المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵣⴰⵎⵓⵔⵜ ⵅⵔ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵡⵉⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

رصد إعلامي

الاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد

التقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل

الثلاثاء 14 أبريل 2026

الرباط – مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء

MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

EXPRESS
Site grand public de l'Agence maghreb arabe presse

MAP
AGENCE MAROCAINE DE PRESSE
TV

الأولى

2M.ma

MarocHebdo

TEL QUEL
عربي

هسبريس

M24

أنفاس
بريس

L'Opinion

AL BAYANE
lundi 13 avril 2026
N° 15218
Prix : 4 DH - 1 Euro

بيان اليوم

DPress
Quotidien Libération

الأول
www.alaoual.com

هبة بريس
HIBAPRESS

البلد اليوم 24
alyaoum24.com
Albalad.ma

المساء
اليوم

كشك 24
الجريدة 24

المغرب الآن
ALAAN.MA

موجة من الأخبار
Mooja.ma

medmar

AllAfrica

Arab.ma

MAROC 4
.com
أخبار المغرب والعالم على مدار الساعة

NEWS
الخبر على مدار الساعة

20
دقيقة
Minutes

نساء من المغرب

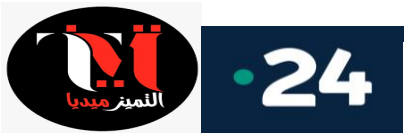
24
24 ساعة

أخبار الغد

PRESS TV

المدخرة السياحية
AGENDA TOURISTIQUE

النهار
WWW.ALNAHAR.MA
15 ميديا

صوت
أسيف المال

أنتلجنسيا
تصدر من إسبانيا

إعلام TV

لينابريس
Linapress.ma

معكم 2
maacom.ma

بريس

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

بلاغ صحفي

تعلن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد بلادنا طرفا فيها.

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وسيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وفي هذا السياق، يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا في مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء في الرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

ويستهدف العمل التنسيقي والتشاوري في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://www.youtube.com/watch?v=5XzPWQsoHsw

الأخيرة القناة الأولى 2026/04/14

https://www.youtube.com/watch?v=c0WMFwllbNI

اجتماع حول إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان

https://www.maptv.ma/produit/rabat-lancement-du-processus-d-elaboration-de-/rapports-sur-les-engagements-internationaux-du-maroc-en-matiere-de-droit

https://www.youtube.com/@anfaspresscom

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تطلق مسار إعداد مجموعة من التقارير

أطلقت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد بلادنا طرفا فيها .

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/الرباط-اجتماع-تنسيقي-حول-إعداد-مجموعة/حقوق-الإنسان/

الرباط .. اجتماع تنسيقي حول إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان

الرباط – انعقد، اليوم الثلاثاء بالرباط، الاجتماع التنسيقي لإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وبالمناسبة، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش أن إعداد التقارير الوطنية يندرج في إطار التزامات المغرب الدولية، مبرزا أن المملكة صادقت على جل الاتفاقيات الدولية الأساسية والموضوعاتية في مجال حقوق الإنسان، كما انخرطت في أوراش كبرى تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، همت مجالات العدالة الانتقالية ومدونة الأسرة والحقوق اللغوية والثقافية والتنمية، وهي الأوراش التي كرستها الوثيقة الدستورية التي خصصت حيزا مهما لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد بلكوش أن تنظيم هذا الاجتماع يندرج في سياق تعزيز الدور المنوط بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، باعتبارها فاعلا بين-وزاريا يضطلع بمهام التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، إلى جانب إعداد التقارير الوطنية وتتبع التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية، فضلا عن تنسيق السياسة الحقوقية على الصعيد الدولي، خاصة عبر الشبكة الدولية للمؤسسات المماثلة.

وشدد على أن قضايا حقوق الإنسان لا تقتصر على قطاع بعينه، بل تشكل مسؤولية مشتركة بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ما يستدعي إدماج هذه الالتزامات ضمن السياسات العمومية والقطاعية، والعمل على تطوير آليات لتقاسم وتتبع التوصيات الأممية مع مختلف المتدخلين.

وفي هذا السياق، أشار السيد بلكوش إلى أن المندوبية تعمل على وضع قاعدة معطيات لتقاسم التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية، مبرزا أن هذه الآلية توجد في مراحلها التقنية النهائية، وتهدف إلى تمكين القطاعات الحكومية والفاعلين المعنيين من تتبع تنفيذ هذه التوصيات، لاسيما وأن عددها يفوق 1300 توصية.

وأشار إلى أن هذا الاجتماع يعكس إرادة سياسية لتعزيز الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية، مضيفا أن التقارير الوطنية المرتقبة ستغطي فترة تمتد لعشر سنوات، بما يتيح إجراء تقييم شامل للأداء الوطني، سواء على المستوى التشريعي أو العملي أو البرامجي، استنادا إلى مؤشرات ومعطيات دقيقة.

واعتبر أن هذه المحطة تمثل فرصة لتقييم الالتزامات الدولية للمملكة ورصد ما تحقق من مكتسبات، وكذا التحديات المطروحة، موضحا أن تعزيز مصداقية التقارير يقتضي اعتماد مقاربة تجمع بين الطموح والواقعية، من خلال إبراز المنجزات وتحديد مكامن الخلل، واستشراف آليات وسياسات كفيلة بتجاوزها.

وتم خلال هذا اللقاء عرض القضايا الأساسية المشمولة بالتقارير الدورية ومراحل الإعداد، وكذا مناقشة منهجية ومسار إعداد هذه التقارير.

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/حقوق-الإنسان-إطلاق-مسار-إعداد-مجموعة-م/حقوق-الإنسان/

حقوق الإنسان: إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية التي يعد طرفا فيها (مندوبية)

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

الرباط – أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://www.hespress.com/المغرب-يطلق-مسار-إعداد-تقارير-حقوق-الإ-1730922.html

المغرب يطلق مسار إعداد تقارير حقوق الإنسان لتعزيز الالتزامات الدولية

رأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، اجتماعا تنسيقيا خصص لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بحضور ممثلين لمجموعة من القطاعات والمؤسسات، على رأسها المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، ورئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. واستعرض المنهجية المعتمدة ومراحل إعداد التقارير التي تدخل ضمن وفاء المملكة المغربية بتعهداتها الدولية المنبثقة عن انخراطها في الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

وتم التأكيد خلال هذا الاجتماع على أن مسار إعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين بإعمال اتفاقية حقوق الطفل، في أفق إحالة هذه النقارير على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية، يستند إلى مرجعيات أساسية، على رأسها الدستور الذي يُعد السند المرجعي الأول الذي تنبثق عنه كافة الحقوق والحريات.

وجرى التأكيد أيضا على أن فلسفة إعداد هذه التقارير تتجاوز منطق "الجرد القطاعي" للمنجزات، لتصبح تقارير دولة تعكس مجهودا مؤسساتيا شاملا يكرّس الالتقائية في العمل الحكومي والمؤسساتي في مجال حقوق الإنسان، بحيث سينصب التركيز على إبراز أثر الالتزامات الدولية في المنظومة التشريعية عبر رصد مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، والمنظومة القضائية من خلال تتبع كيفية إدماج وتطبيق هذه الالتزامات في العمل القضائي الوطني.

وفي كلمة له بهذه المناسبة، قال بلكوش إن "إعداد التقارير الوطنية يكتسي أهمية كبيرة، لكون المغرب صادق على جل الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وبالنظر لاختياراته كدولة من خلال الأوراش الكبرى التي فتحها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مجالات مختلفة، من مسار العدالة الانتقالية، ومدونة الأسرة، والحقوق اللغوية والثقافية، والجهود التنموية، وغيرها من المسارات التي تعتبر من الرموز الكبرى لهذا الاختيار، والتي وجدت ترجمتها بطبيعة الحال في الوثيقة الدستورية، التي تُخصص حوالي الثلث منها لقضايا حقوق الإنسان."

وأضاف المسؤول ذاته أن "قضية حقوق الإنسان ليست من مسؤولية قطاع واحد، بل هي مسؤولية جميع القطاعات ومؤسسات الدولة. وبالتالي، فإن الالتزامات في هذا الباب يجب أن تنعكس على السياسة العمومية ككل للحكومة، وأيضا أن تجد ترجمتها في السياسات القطاعية لمختلف الوزارات."

وأشار إلى "العمل على إعداد قاعدة بيانات لتقاسم التوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات الأممية مع كل قطاع من القطاعات، لإبراز الدور الذي يجب أن يضطلع به في هذا المجال. وهذه الآلية هي الآن في طور الانتهاء على المستوى التقني، لنتقاسمها مع القطاعات الحكومية، ولكن كذلك لتوضع رهن إشارة كل المتتبعين، سواء على مستوى البحث، أو الفاعلين المدنيين، أو المؤسسات الدولية المتتبعة لهذه القضايا."

وتابع قائلا: "هذا أحد المداخل التي نعمل على تطويرها، ونأمل كذلك من خلال هذا العمل ألا تبقى لقاءاتنا لقاءات ظرفية تتوقف على إعداد تقرير وينتهي الأمر، بل أن تشكل نقطة ارتكاز لخلق شبكة داخل كل القطاعات لتتبع مختلف قضايا حقوق الإنسان، كل من زاوية انشغاله. وهو ما يساعد على رصد إعمال التوصيات الصادرة للمملكة المغربية، والتي تتجاوز الآن 1300 توصية."

وسجل المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان أن "انخراط مختلف القطاعات في هذا الاجتماع يعبّر عن وجود إرادة للرفع من وتيرة الانخراط في هذا المجال، ويبرز الإرادة السياسية للدولة المغربية من خلال تقديم هذه التقارير في هذه الظرفية"، مبرزا أن "بعض التقارير ستغطي مرحلة 10 سنوات، وهي مدة طويلة مقارنة بمقتضيات الاتفاقيات. ولكن بالنسبة لنا، هي محطة للتجاوب مع التزام دولي، لأن انخراطنا في هذه الاتفاقيات هو إرادي ويعبّر عن اختيار الدولة."

وأوضح أن "التوجهات الاستراتيجية الجديدة للمندوبية الوزارية تهدف إلى الرفع من الأداء، لإعطاء مصداقية أقوى لتقاريرنا لدى الخبراء الدوليين. فالمطلوب دوليا ليس فقط تقديم المنجز، بل تقديم المعيقات والتحديات التي تواجه التجارب، وهذا واقع لجميع شعوب العالم.

وهو ما يقتضي منهجيا أن تكون مقاربتنا طموحة تعكس طموح المشروع الديمقراطي المغربي، ولكن في نفس الوقت واقعية، تحدد ما حققناه وترصد مواطن الخلل والاستشراف لمواجهتها."

وأضاف: "نحن في مثل هذه المحطات لسنا في صراع مع جهاز أو هيئة معينة داخل الأمم المتحدة، بل نحن في محطة حوار بين شركاء في أرضية موحدة تجمعنا، وهي الاتفاقية. فهناك خبراء يساهمون في مرافقة التجارب، ونحن نتفاعل مع النقد الموضوعي بروح المعالجة. ومن الأمثلة على ذلك، استعدادنا لاستقبال المقررة الخاصة بالتعذيب الشهر القادم في زيارتها الثانية للمغرب بدعوة من الحكومة."

أنفاس بريس

https://anfaspress.com/news/voir/169497-2026-04-14-01-50-16

الحبيب بلكوش يطلق مسار إعداد مجموعة من التقارير بمشاركة القطاعات المعنية

ترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي يعد المغرب طرفا فيها .

يتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل .

وسيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وكشف الحبيب بلكوش عن مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك

ويستهدف العمل التنسيقي والتشاوري في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومي.

https://alyaoum24.com/2019680.html

المندوب الوزاري لحقوق الإنسان يدعو إلى مقاربة جديدة لتعزيز مصداقية التقارير الدولية

دعا محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى اعتماد مقاربة متجددة في التفاعل مع التقارير الدولية المرتبطة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفاً فيها، بما يعزز مصداقيتها ويواكب التحولات التي يعرفها المجال الحقوقي على الصعيدين الوطني والدولي.

وجاء ذلك في كلمة افتتاحية خلال اجتماع تنسيقي خصص لإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تهم إعمال كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، والذي انعقد اليوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 بالرباط، بحضور ممثلين عن قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية. وأكد بلكوش أن السياق الحالي يفرض مراجعة طرق الاشتغال، بما يتيح تقديم تقارير أكثر دقة وواقعية، تعكس المنجزات المحققة، وتكشف في الآن ذاته التحديات التي تعترض تنزيل الالتزامات الدولية، معتبراً أن هذا التوازن يشكل أساساً لتعزيز الثقة مع الآليات الأممية. وأشار إلى أن المغرب راكم مكتسبات مهمة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية، مبرزاً أن المرحلة الراهنة تقتضي الارتقاء بجودة التقارير بما يعكس قوة هذه الدينامية، ويكرس التفاعل الإيجابي مع المنظومة الحقوقية الدولية في إطار مقاربة ديناميكية منفتحة على الواقع.

وفي هذا الإطار، استعرض المندوب الوزاري مضامين الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، باعتبارها مرجعاً لتحديد مجالات الاشتغال وتتبع تنفيذ التزامات المملكة، خاصة ما يتعلق بانتظامية تقديم التقارير والتفاعل مع التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية. كما شدد على أهمية تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، من خلال تطوير آليات العمل المشترك، وإرساء قاعدة بيانات وطنية للتوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير الجماعي، إلى جانب دعم تملك المقاربة الحقوقية وتقوية الخبرة الوطنية.

وأكد بلكوش على ضرورة إيلاء عناية خاصة لتتبع تنفيذ التوصيات الدولية، وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية، بما يعزز حضور المغرب في الدينامية الحقوقية الدولية، ويكرس التزامه بتطوير منظومته الحقوقية.

www.alaoual.com

https://alaoual.com/politique/475864.html

بلكوش يقدم رؤى جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان

شدد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها.

وأوضح المندوب الوزاري، في كلمة افتتاحية للاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، المنظم اليوم الثلاثاء في الرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، أن الواقع يفرض ضرورة مراجعة طرق الاشتغال لإعطاء التقارير الدولية مصداقية أقوى وتقديم المنجز بكيفية جيدة، والكشف في الآن نفسه عن مختلف التحديات التي تعيق العمل.

وأبرز المندوب الوزاري أن بلادنا خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، وأن الحاجة ملحة لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل.

وفي هذا الصدد، وبعد التنويه بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، أشار المندوب الوزاري إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، لاسيما تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

وقدّم المندوب الوزاري عناصر توجيهية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة والتشاور مع القطاعات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين لضمان انخراط أقوى في دينامية حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ومنها إعداد قاعدة معطيات حول التوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير المشترك، ودعم تملّك المقاربة الحقوقية ودعم وتثمين الخبرة الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز المؤسساتي باعتبارها مخاطبا دائما للمندوبية الوزارية، وتجويد المساهمات المؤسساتية في إعداد التقارير، وإيلاء الاهتمام لتتبع تنفيذ التوصيات وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

https://almassaa.com/المندوب-الوزاري-يقدم-رؤى-جديدة-للتفاع-google_vignette/ -

المندوب الوزاري يقدم "رؤى جديدة للتفاعل" مع التقارير الدولية في حقوق الإنسان

شدد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها.

وأوضح المندوب الوزاري، في كلمة افتتاحية للاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، المنظم يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 في الرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، أن الواقع يفرض ضرورة مراجعة طرق الاشتغال لإعطاء التقارير الدولية مصداقية أقوى وتقديم المنجز بكيفية جيدة، والكشف في الآن نفسه عن مختلف التحديات التي تعيق العمل.

وأبرز المندوب الوزاري أن المملكة خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية، وأن الحاجة ملحة لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل.

ووبعد التنويه بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، أشار المندوب الوزاري إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ

بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، لاسيما تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

وقدّم المندوب الوزاري عناصر توجيهية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة والتشاور مع القطاعات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين لضمان انخراط أقوى في دينامية حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ومنها إعداد قاعدة معطيات حول التوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير المشترك، ودعم تملّك المقاربة الحقوقية ودعم وتثمين الخبرة الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز المؤسساتي باعتبارها مخاطبا دائما للمندوبية الوزارية، وتجويد المساهمات المؤسساتية في إعداد التقارير، وإيلاء الاهتمام لتتبع تنفيذ التوصيات وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

https://albalad.ma/86113.html

المندوب الوزاري يقدم مقاربة جديدة لتعزيز التفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أهمية اعتماد مقاربة جديدة في التعامل مع التقارير الدولية المرتبطة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفاً فيها، بما يعزز مصداقيتها ويضمن عرض المنجزات الوطنية بشكل أفضل مع إبراز التحديات القائمة.

وجاء ذلك خلال كلمة افتتاحية ألقاها في اجتماع تنسيقي خُصص لإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بكل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، والذي انعقد يوم 14 أبريل 2026 بالعاصمة الرباط، بمشاركة ممثلين عن قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية.

وأوضح أن المرحلة الراهنة تفرض مراجعة أساليب العمل المعتمدة، بهدف تقديم تقارير أكثر دقة وشفافية، تعكس التطورات التي شهدها المغرب في مجال حقوق الإنسان، مدعوماً بإرادة سياسية قوية، مع الحرص على التفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية وفق مقاربة دينامية تستجيب للتحولات المستمرة.

كما أشار إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها المندوبية الوزارية، والتي تشكل مرجعاً لتحديد مجالات الاشتغال وتتبع تنفيذ التزامات المغرب الدولية، مبرزاً أهمية العمل التشاركي بين مختلف الفاعلين، خاصة في ما يتعلق بضمان انتظامية تقديم التقارير وتعزيز التفاعل مع التوصيات الأممية. وفي هذا السياق، قدّم مجموعة من التوجيهات الرامية إلى تطوير التنسيق والتعاون بين المؤسسات، من بينها إعداد قاعدة بيانات خاصة بالتوصيات الأممية، وتنظيم ورشات تفكير مشترك، ودعم ترسيخ المقاربة الحقوقية، إضافة إلى تقوية القدرات المؤسساتية وتحسين جودة المساهمات في إعداد التقارير، مع التركيز على تتبع تنفيذ التوصيات وإدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

https://ar.hibapress.com/details-716839.html

المغرب يشرع في إعداد تقارير دورية للوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري..

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان, محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://ar.telquel.ma/مندوبية-حقوق-الإنسان-تطلق-إعداد-تقار/

بلكوش يطلق إعداد تقارير حقوقية جديدة للوفاء بالتزامات المغرب الدولية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير الدورية، في إطار التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، على أن يتم إحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية.

وأوضح بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بإعداد التقرير الدوري الخامس حول إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى تقرير جامع للتقريرين الخامس والسادس المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل.

وسيتم إعداد هذه التقارير وفق مقاربة تشاركية، بمساهمة مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، إلى جانب التشاور مع الفاعلين المعنيين، بما يضمن تجويد المضمون وتعزيز تمثيلية مختلف وجهات النظر.

وفي هذا السياق، من المرتقب أن يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اجتماعا تأطيريا بالرباط، سيخصص لإطلاق هذا المسار، وتقديم المنهجية المعتمدة ومراحل الإعداد، إلى جانب عرض المرجعية الداعمة.

وبحسب المصدر ذاته، يهدف هذا الورش إلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وإعداد تقارير تعكس المنجز الوطني في مجال حقوق الإنسان، مع رصد التحديات القائمة في مختلف المجالات المرتبطة بها.

كما يروم هذا المسار تمكين الفاعلين العموميين والمؤسساتيين من أدوات ومقاربات تساعد على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية، بما يعزز التفاعل مع الآليات الدولية ويرسخ التزامات المغرب في هذا المجال.

نساء من المغرب

https://nissaa.ma/flash-news/news/المندوبية-الوزارية-لحقوق-الإنسان-تطل

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان تطلق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الانسان

خصص اللقاء لتقديم المنهجية المعتمدة ومراحل إعداد التقارير التي تدخل ضمن وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية الناشئة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

ترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان اجتماعا تنسيقيا خصص لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء 14 أبريل 2026

وعرف هذا اللقاء الذي حضره ممثلون عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية لتقديم المنهجية المعتمدة ومراحل إعداد التقارير التي تدخل ضمن وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية الناشئة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر، حسب المندوبية الوزارية، بمسار إعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين بإعمال اتفاقية حقوق الطفل، وذلك في أفق إحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية.

وسيتم إعداد هذه التقارير وفق مقاربة تشاركية وتنسيقية، بتعاون وثيق مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، بما يعزز جودة المضامين ويكرّس الالتقائية في العمل الحكومي والمؤسساتي في مجال حقوق الإنسان.

وسيباشر فريق عمل يضم مختلف الأطراف المعنية أشغاله التنسيقية في إطار مقاربة تشاركية، تروم الإسهام الفعّال في إعداد هذه التقارير، بما يعكس تفاعل المملكة المغربية مع التزاماتها الدولية، ويبرز التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

https://alaoual.com/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9/475419.html

حقوق الإنسان... إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية التي يعد طرفا فيها

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://kech24.com/مندوبية-حقوق-الإنسان-تطلق-مسار-تقارير-وفاء-المغرب-بالتزامات-الاتفاقية-الدولية.html

مندوبية حقوق الإنسان تطلق مسار تقارير وفاء المغرب بالتزامات الاتفاقية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد بلادنا طرفا فيها.

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وقالت إنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وفي هذا السياق، يرتقب أن يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 في مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء في الرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

ويستهدف العمل التنسيقي والتشاوري في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة مجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://anwarpress.com/714045

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان تطلق مسار إعداد تقارير المغرب أمام اللجان الأممية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية، بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد بلادنا طرفا فيها.

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وسيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وفي هذا السياق، يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، بخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

ويستهدف العمل التنسيقي والتشاوري في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

/https://aljarida24.ma/p/actualites/343205

المغرب يطلق ورش إعداد تقارير حقوق الإنسان لتعزيز التزاماته الدولية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://www.maroc24.com/223697-حقوق-الإنسان-إطلاق-مسار-إعداد-مجموعة-من-التقارير-في-إطار-الوفاء-بالتزامات-المغرب-بموجب-الاتفاقيات-الدولية-التي-يعد-طرفا-فيها-مندوبية/

حقوق الإنسان: إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية التي يعد طرفا فيها (مندوبية)

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها. وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://www.ghadnews.net/2026/04/11/محمد-الحبيب-بلكوش-يفتح-ملفات-الحقوق-ال/

محمد الحبيب بلكوش يفتح ملفات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعات الرباط الموسعة

يتحرك محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المملكة المغربية نحو تدشين مرحلة جديدة من صياغة الوثائق الرسمية التي ترصد الواقع الحقوقي، حيث تشمل هذه الخطوة إعداد التقارير الحقوقية التي تعكس مدى التزام المؤسسات بالمعايير العالمية المتفق عليها، وتأتي هذه التحركات في وقت تتزايد فيه الضغوط لتقديم كشوف حساب دقيقة حول الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية أمام اللجان المختصة بالأمم المتحدة خلال العام الجاري، وتستهدف العملية تقديم جرد شامل للمنجزات المسجلة مع التركيز على رصد الثغرات القائمة في المنظومة القانونية والتنفيذية بمختلف الأقاليم.

يستعد محمد الحبيب بلكوش لرئاسة اجتماع تأطيري رفيع المستوى في العاصمة الرباط لوضع خارطة طريق شاملة تخص إعداد التقارير الحقوقية بمشاركة قطاعات حكومية واسعة، ويتضمن جدول الأعمال إعداد التقرير الدوري الخامس المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى التقرير السابع الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتعتمد المنهجية المطروحة على دمج تقريري اتفاقية حقوق الطفل الخامس والسادس في وثيقة واحدة جامعة تهدف إلى كشف واقع الطفولة، وتعكس هذه التحركات رغبة في ترتيب الأوراق الداخلية قبل المواجهات الدبلوماسية الحقوقية في المحافل الدولية المعنية بمراقبة سجلات الدول.

تتصدر إشكالية التنسيق بين المؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية المشهد السياسي عند البدء في معالجة إعداد التقارير الحقوقية التي تتطلب دقة متناهية في عرض البيانات، ويهدف المسار الحالي إلى تمكين الفاعلين العموميين من آليات حديثة تسمح بدمج البعد الحقوقي داخل السياسات العامة بشكل يتجاوز الصيغ الانشائية

التقليدية، وتسعى المندوبية الوزارية من خلال هذه الورشة إلى إظهار قدرة الإدارة على التفاعل مع الآليات الدولية المتعددة مع محاولة معالجة التحديات الميدانية التي تواجه تطبيق نصوص المعاهدات، وتواجه هذه اللجنة مهمة صعبة في موازنة الطموحات الرسمية مع التقارير الموازية التي تصدرها الهيئات المستقلة.

تعتمد المقاربة التشاركية المعلنة على فتح قنوات التشاور مع مختلف المؤسسات الوطنية والفاعلين المعنيين لضمان صياغة نصوص تعبر عن وجهات نظر متباينة حول إعداد التقارير الحقوقية، ويشمل هذا الورش تقديم المرجعية الداعمة والمنهجية التي ستتبعها المملكة المغربية في عرض ملفاتها أمام الخبراء الدوليين في جنيف وغيرها من مراكز القرار، وتعتبر هذه اللقاءات وسيلة لترسيخ الالتزامات الدولية عبر تحويل النصوص القانونية إلى ممارسات فعلية تلمس حياة المواطنين، ويظل الرهان قائما على مدى قدرة هذه التقارير في تقديم صورة واقعية بعيدة عن التجميل خاصة في الملفات الحساسة المرتبطة بالحريات العامة.

تستهدف المندوبية الوزارية من خلال إطلاق هذا المسار إحداث نقلة نوعية في طرق عرض ومناقشة إعداد التقارير الحقوقية بما يضمن جودة المضمون الفني والقانوني للوثائق المرفوعة، وتعمل الفرق التقنية على تجميع كافة المعطيات من القطاعات الوزارية لضمان عدم إغفال أي جانب من جوانب الحقوق الاقتصادية أو المدنية التي تهم المجتمع المغربي، وتؤكد التحركات الجارية أن العام الحالي سيكون حافلا بالنشاط الدبلوماسي الحقوقي الذي يتطلب استعدادا مؤسسيا مكثفا، وتنتهي هذه العملية بوضع اللمسات الأخيرة على التقارير قبل إرسالها رسميا إلى الهيئات الأممية لمناقشتها في الدورات القادمة التي ستشهد مراجعة دقيقة لسجلات المنطقة.

https://www.agendatouristique.ma/2026/04/10/حقوق-الإنسان-إطلاق-مسار-إعداد-مجموعة-م/

حقوق الإنسان: إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية التي يعد طرفا فيها (مندوبية)

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.
وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://maacom.ma/2026/04/11/المندوبية-الوزارية-لحقوق-الإنسان-تطل/

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان تطلق مسار إعداد تقارير المملكة أمام اللجان الأممية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير الدورية التي تندرج في إطار وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها.ويتعلق الأمر بإعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتقرير الدوري السابع حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والتقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

وتهدف هذه التقارير إلى استعراض المنجزات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ورصد التحديات والإكراهات المرتبطة بها، تمهيداً لإحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية.

وفي هذا السياق، يترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اجتماعاً تأطيرياً يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحاً، وذلك بـ مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء بالرباط. وسيحضر هذا الاجتماع ممثلو القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، حيث سيُخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير، مع تقديم عرض مفصل حول منهجية العمل ومراحله، إضافة إلى متطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعتمدة في هذا المجال، فضلاً عن تقديم مجموعة من الوثائق المرجعية الداعمة.

و يرتكز إعداد هذه التقارير على مقاربة تشاركية وتشاورية تشمل مختلف الفاعلين المعنيين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية والهيئات المعنية، وذلك بهدف تعزيز جودة المساهمات وضمان إعداد تقارير تعكس الواقع الحقوقي بالمملكة بشكل دقيق وشامل. كما يسعى هذا المسار التنسيقي إلى تمكين مختلف المتدخلين من الأدوات والمقاربات الكفيلة بإدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية، بما يعزز من انسجامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويجسد هذا الورش الوطني التزام المغرب المستمر بتعزيز منظومة حقوق الإنسان، وتفاعله الإيجابي مع آليات الأمم المتحدة، من خلال تقديم تقارير دورية تعكس التقدم المحرز وتفتح آفاقاً لمعالجة التحديات القائمة، بما يرسخ مسار الإصلاحات ويعزز مكانة المملكة على الصعيد الدولي.

https://24saa.com/المندوبية-الوزارية-لحقوق-الإنسان-تطل/

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان تطلق ورش إعداد تقارير دولية جديدة لتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الأممية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

WWW.ALNAHAR.MA

https://www.alnahar.ma/107425.html

المغرب يبدأ إعداد تقارير دورية حول حقوق الإنسان

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن انطلاق عملية إعداد تقارير دورية تهدف إلى الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه التقارير ستُعد بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبالتشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى، تمهيدًا لإحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال العام الجاري.

سيعقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، اجتماعًا يضم ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، وذلك لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير، وعرض منهجيتها، ومراحلها، ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية، ووضع الوثائق المساعدة.

https://www.facebook.com/Sawtassifelmal

بلاغ صحفي .. تعلن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد بلادنا طرفا فيها

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل .

وسيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري .

وفي هذا السياق، يترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا في مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء في الرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

ويستهدف العمل التنسيقي والتشاوري في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

https://www.linapress.ma/141937.html

أشغال الاجتماع الخاص بإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير الوطنية

ترأس السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان اجتماعا تنسيقا مخصصا لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا في مركز الاستقبال والندوات التابع لوزارة التجهيز والماء الكائن في شارع الصنوبر حي الرياض الرباط.
وسيعرف هذا اللقاء حضور ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية و يُخصَّص لتقديم المنهجية المعتمدة ومراحل إعداد التقارير التي تدخل ضمن وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية الناشئة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر بمسار إعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين بإعمال اتفاقية حقوق الطفل، وذلك في أفق إحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية.

وسيتم إعداد هذه التقارير وفق مقاربة تشاركية وتنسيقية، بتعاون وثيق مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، بما يعزز جودة المضامين ويكرّس الالتقائية في العمل الحكومي والمؤسساتي في مجال حقوق الإنسان وسيباشر فريق عمل يضم مختلف الأطراف المعنية أشغاله التنسيقية في إطار مقاربة تشاركية، تروم الإسهام الفعّال في إعداد هذه التقارير، بما يعكس تفاعل المملكة المغربية مع التزاماتها الدولية، ويبرز التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

https://i3lamtv.com/152764

الرباط تحتضن إطلاق مسار إعداد تقارير حقوق الإنسان بمشاركة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

إعلام تيفي/ بلاغ

تحتضن مدينة الرباط، غدا الثلاثاء، اجتماعا تنسيقيا مخصصا لإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، في إطار التزامات المملكة المغربية ذات الصلة بالاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
وبحسب بلاغ صحفي، فيترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، هذا الاجتماع حيث يرتقب أن يشكل اللقاء محطة تنظيمية ومنهجية لتحديد الإطار العام لمراحل إعداد التقارير الوطنية المعروضة على اللجان الأممية المختصة، بمشاركة ممثلين عن عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بمجال حقوق الإنسان.

ويهدف هذا الاجتماع إلى تقديم المنهجية المعتمدة في إعداد التقارير الدورية، واستعراض مختلف المراحل المرتبطة بها، في سياق تعزيز احترام التزامات المملكة المغربية الدولية، الناشئة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل، وذلك في أفق إحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال السنة الجارية.

أنتلجنسيا
تصدر من إسبانيا

https://www.intelligencia.ma/rapports-7/509273.html

المغرب يطلق إعداد تقاريره الحقوقية الدولية في خطوة لتعزيز الالتزام بالمعايير الأممية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن شروع المغرب في إعداد تقاريره الدورية الموجهة إلى الهيئات الدولية، في إطار التزامه بالتعهدات المرتبطة بالاتفاقيات الأممية التي صادق عليها، وذلك في سياق يهدف إلى تعزيز حضوره داخل المنظومة الحقوقية الدولية وتأكيد انخراطه في آليات التقييم والمراقبة الأممية.

وتندرج هذه الخطوة ضمن مقاربة مؤسساتية تروم تقديم صورة شاملة حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب، من خلال رصد التطورات المسجلة في هذا المجال، سواء على مستوى التشريعات أو الممارسات، إضافة إلى تسليط الضوء على الإصلاحات التي تم إطلاقها لتعزيز الحقوق والحريات وضمان احترامها في مختلف القطاعات.

كما يشكل إعداد هذه التقارير مناسبة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بحقوق الإنسان، والوقوف على التحديات التي لا تزال قائمة، حيث تعمل الجهات المعنية على جمع المعطيات من مختلف القطاعات والمؤسسات، في إطار مقاربة تشاركية تشمل أيضاً مساهمات المجتمع المدني، بما يعكس تعددية الرؤى ويعزز مصداقية التقارير المقدمة.

وفي السياق ذاته، يسعى المغرب من خلال هذه العملية إلى تعزيز تفاعله الإيجابي مع التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية، والعمل على تنزيلها وفق خصوصياته الوطنية، مع الحفاظ على التوازن بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية، وهو ما يعكس توجهاً نحو تطوير المنظومة الحقوقية بشكل تدريجي ومستدام.

ويؤكد هذا المسار أن المملكة تراهن على تعزيز موقعها داخل المنتظم الدولي كدولة منخرطة في احترام حقوق الإنسان، وقادرة على التفاعل مع الآليات الأممية بكل شفافية، في ظل استمرار النقاش الداخلي حول سبل تطوير هذا المجال وتحقيق مزيد من المكتسبات الحقوقية.

15 ميديا

https://media15.ma/2026/04/13/المغرب-يطلق-مسار-إعداد-تقارير-حقوقية-ج/

المغرب يطلق مسار إعداد تقارير حقوقية جديدة في إطار التزاماته الدولية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار جديد يهم إعداد مجموعة من التقارير الدورية، في سياق وفاء المملكة بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها.

ويشمل هذا المسار إعداد التقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب التقرير الدوري السابع المرتبط بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يهم أيضا إعداد التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، في إطار تعزيز التفاعل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

https://alaan.ma/?p=83588

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان يقدم رؤى جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية

شدد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها. وأوضح السيد المندوب الوزاري، في كلمة افتتاحية للاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، المنظم يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 في الرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، أن الواقع يفرض ضرورة مراجعة طرق الاشتغال لإعطاء التقارير الدولية مصداقية أقوى وتقديم المنجز بكيفية جيدة، والكشف في الآن نفسه عن مختلف التحديات التي تعيق العمل. وأبرز السيد المندوب الوزاري أن بلادنا خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، وأن الحاجة ملحة لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل. وفي هذا الصدد، وبعد التنويه بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، أشار السيد المندوب الوزاري إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، لاسيما تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

وقدّم السيد المندوب الوزاري عناصر توجيهية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة والتشاور مع القطاعات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين لضمان انخراط أقوى في دينامية حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ومنها إعداد قاعدة معطيات حول التوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير المشترك، ودعم تملّك المقاربة الحقوقية ودعم وتثمين الخبرة الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز المؤسساتي باعتبارها مخاطبا دائما للمندوبية الوزارية، وتجويد المساهمات المؤسساتية في إعداد التقارير، وإيلاء الاهتمام لتتبع تنفيذ التوصيات وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/الرباط-اجتماع-تنسيقي-حول-إعداد-مجموعة/حقوق-/
https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/الرباط-اجتماع-تنسيقي-حول-إعداد-مجموعة/حقوق-الإنسان/
https://www.facebook.com/1190663700/posts/10237982369876923/?rdid=XdcEVHq56GPpOFu2#

الرباط 14 أبريل 2026 | شدد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال #حقوق_الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها .وأوضح السيد المندوب الوزاري، في كلمة افتتاحية للاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، المنظم يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 في الرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، أن الواقع يفرض ضرورة مراجعة طرق الاشتغال لإعطاء التقارير الدولية مصداقية أقوى وتقديم المنجز بكيفية جيدة، والكشف في الآن نفسه عن مختلف التحديات التي تعيق العمل .

وأبرز السيد المندوب الوزاري أن بلادنا خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، وأن الحاجة ملحة لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل.

وفي هذا الصدد، وبعد التنويه بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، أشار السيد المندوب الوزاري إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، لاسيما تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

وقدّم السيد المندوب الوزاري عناصر توجيهية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة والتشاور مع القطاعات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين لضمان انخراط أقوى في دينامية حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ومنها إعداد قاعدة معطيات حول التوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير المشترك، ودعم تملّك المقاربة الحقوقية ودعم وتثمين الخبرة الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز المؤسساتي باعتبارها مخاطبا دائما للمندوبية الوزارية، وتجويد المساهمات المؤسساتية في إعداد التقارير، وإيلاء الاهتمام لتتبع تنفيذ التوصيات وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

https://www.maroc24.com/223801-الرباط-اجتماع-تنسيقي-حول-إعداد-مجموعة-من-التقارير-في-إطار-الوفاء-بالتزامات-المغرب-الدولية-في-مجال-حقوق-الإنسان/

الرباط .. اجتماع تنسيقي حول إعداد مجموعة من التقارير في إطار الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان

انعقد، اليوم الثلاثاء بالرباط، الاجتماع التنسيقي لإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

ويتعلق الأمر بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وبالمناسبة، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش أن إعداد التقارير الوطنية يندرج في إطار التزامات المغرب الدولية، مبرزا أن المملكة صادقت على جل الاتفاقيات الدولية الأساسية والموضوعاتية في مجال حقوق الإنسان، كما انخرطت في أوراش كبرى تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، همت مجالات العدالة الانتقالية ومدونة الأسرة والحقوق اللغوية والثقافية والتنمية، وهي الأوراش التي كرستها الوثيقة الدستورية التي خصصت حيزا مهما لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد بلكوش أن تنظيم هذا الاجتماع يندرج في سياق تعزيز الدور المنوط بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، باعتبارها فاعلا بين-وزاريا يضطلع بمهام التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، إلى جانب إعداد التقارير

الوطنية وتتبع التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية، فضلا عن تنسيق السياسة الحقوقية على الصعيد الدولي، خاصة عبر الشبكة الدولية للمؤسسات المماثلة.

وشدد على أن قضايا حقوق الإنسان لا تقتصر على قطاع بعينه، بل تشكل مسؤولية مشتركة بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ما يستدعي إدماج هذه الالتزامات ضمن السياسات العمومية والقطاعية، والعمل على تطوير آليات لتقاسم وتتبع التوصيات الأممية مع مختلف المتدخلين. وفي هذا السياق، أشار السيد بلكوش إلى أن المندوبية تعمل على وضع قاعدة معطيات لتقاسم التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية، مبرزا أن هذه الآلية توجد في مراحلها التقنية النهائية، وتهدف إلى تمكين القطاعات الحكومية والفاعلين المعنيين من تتبع تنفيذ هذه التوصيات، لاسيما وأن عددها يفوق 1300 توصية. وأشار إلى أن هذا الاجتماع يعكس إرادة سياسية لتعزيز الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية، مضيفا أن التقارير الوطنية المرتقبة ستغطي فترة تمتد لعشر سنوات، بما يتيح إجراء تقييم شامل للأداء الوطني، سواء على المستوى التشريعي أو العملي أو البرامجي، استنادا إلى مؤشرات ومعطيات دقيقة.

واعتبر أن هذه المحطة تمثل فرصة لتقييم الالتزامات الدولية للمملكة ورصد ما تحقق من مكتسبات، وكذا التحديات المطروحة، موضحا أن تعزيز مصداقية التقارير يقتضي اعتماد مقاربة تجمع بين الطموح والواقعية، من خلال إبراز المنجزات وتحديد مكامن الخلل، واستشراف آليات وسياسات كفيلة بتجاوزها.

وتم خلال هذا اللقاء عرض القضايا الأساسية المشمولة بالتقارير الدورية ومراحل الإعداد، وكذا مناقشة منهجية ومسار إعداد هذه التقارير.

https://www.medmarmedia.com/2026/04/14/3050-ميدمار-ميديا/

المغرب يطلق إعداد تقارير حقوقية دولية جديدة لتعزيز التزامه بمنظومة حقوق الإنسان

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

احتضنت العاصمة الرباط، اليوم الثلاثاء، اجتماعا تنسيقيا خصص لإطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير الوطنية المرتبطة بالتزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

ويأتي هذا اللقاء في إطار إعداد التقارير الدورية التي تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى التقرير الجامع لاتفاقية حقوق الطفل، بما يعكس استمرار انخراط المملكة في التفاعل مع آليات التتبع الأممية.

وفي هذا السياق، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش أن إعداد هذه التقارير يندرج ضمن التزامات المغرب الدولية، مبرزا أن المملكة راكمت تجربة مهمة في هذا المجال من خلال مصادقتها على أغلب الاتفاقيات الأساسية، إلى جانب إطلاق إصلاحات كبرى شملت مجالات العدالة الانتقالية والحقوق الثقافية والتنمية. وأوضح أن هذا الاجتماع يعكس الدور التنسيقي الذي تضطلع به المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، باعتبارها هيئة تعمل على ضمان انسجام السياسات العمومية مع المعايير الدولية، من خلال إعداد التقارير الوطنية وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية.

وشدد بلكوش على أن قضايا حقوق الإنسان تظل مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، ما يستدعي إدماجها بشكل عرضاني في السياسات القطاعية، وتعزيز آليات التنسيق والتتبع بين مختلف المتدخلين.

وفي إطار تطوير أدوات العمل، كشف المسؤول عن اقتراب إطلاق قاعدة بيانات وطنية مخصصة لتجميع وتتبع التوصيات الأممية، والتي يفوق عددها 1300 توصية، بهدف تمكين القطاعات المعنية من مراقبة مدى تنفيذها بشكل دقيق ومنتظم. كما أشار إلى أن التقارير المرتقبة ستغطي فترة زمنية تمتد لعشر سنوات، ما سيمكن من إجراء تقييم شامل لمستوى تقدم المغرب في مجال حقوق الإنسان، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي أو العملي، اعتمادا على مؤشرات ومعطيات دقيقة.

واعتبر أن هذه العملية تشكل فرصة لتقييم المكتسبات ورصد التحديات القائمة، داعيا إلى اعتماد مقاربة واقعية ومتوازنة في إعداد التقارير، تقوم على إبراز الإنجازات وتحديد مكامن القصور، مع اقتراح سبل تطوير الأداء الحقوقي الوطني. وقد تضمن هذا الاجتماع عرضا لمضامين التقارير المرتقبة ومراحل إعدادها، إلى جانب مناقشة المنهجية المعتمدة لضمان جودة هذه الوثائق وتعزيز مصداقيتها على الصعيد الدولي.

وبذلك، يواصل المغرب تعزيز حضوره داخل المنظومة الحقوقية الدولية، من خلال التفاعل الإيجابي مع آليات التقييم الأممية، وترسيخ مقاربة قائمة على الالتزام والتطوير المستمر.

https://hnews.ma/103870/

بلكوش يدعو إلى مقاربة جديدة للتفاعل مع تقارير حقوق الإنسان

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضرورة مراجعة طرق الاشتغال في المجال، حسب ما يفرضه الواقع اليوم، من أجل منح التقارير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مصداقية أقوى، ومن أجل تقديم الإنجازات بطريقة أكثر فاعلية، مع الكشف في الوقت نفسه، عن مختلف التحديات التي تواجه العمل في مجال حقوق الإنسان، مشددا على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها.

وقال المندوب الوزاري، في كلمته الافتتاحية بمناسبة الاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، إن المغرب حقق خطوات كبرى في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، مشيرا إلى أن الحاجة ملحة اليوم لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل.

أهمية العمل التشاركي واحترام الالتزامات

وتحدث محمد الحبيب بلكوش، خلال الاجتماع نفسه، الذي نظم في الرباط صباح اليوم (الثلاثاء)، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، عن الوثيقة الإستراتيجية التي أعدتها أخيرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، خاصة تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية

ونوه المندوب الوزاري محمد الحبيب بلكوش، حسب ما جاء في بلاغ توصل "آش نيوز "بنسخة منه، بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، قبل أن يقدم عناصر توجيهية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة والتشاور مع القطاعات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين لضمان انخراط أقوى في دينامية حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ومنها إعداد قاعدة معطيات حول التوصيات الأممية، وتنظيم ورشات للتفكير المشترك، ودعم تملك المقاربة الحقوقية ودعم وتثمين الخبرة الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز المؤسساتي باعتبارها مخاطبا دائما للمندوبية الوزارية، وتجويد المساهمات المؤسساتية في إعداد التقارير، وإيلاء الاهتمام لتتبع تنفيذ التوصيات وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والقطاعية.

https://www.maroc4.ma/news-793299.html

المغرب يطلق مسار إعداد تقارير حقوق الإنسان الدورية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن الشروع في إعداد تقارير دورية للوفاء بالتزامات المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه التقارير تشمل التقرير الدوري الخامس المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى تقرير مجمع يخص اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف البلاغ أن إعداد هذه التقارير سيتم بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبالتشاور مع الفاعلين المعنيين، تمهيدًا لإحالتها على اللجان الأممية المختصة خلال العام الجاري.

ووفقًا للمصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم الثلاثاء المقبل في الرباط، اجتماعًا لتأطير عملية إعداد التقارير، بحضور ممثلي الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.

https://arab.ma/المغرب-يطلق-مسار-حقوق-الإنسان-تعزيز-ال/

المغرب يطلق مسار حقوق الإنسان: تعزيز الالتزامات الدولية بتقارير جديدة!

احتماع تنسيقي لإعداد التقارير

ترأس *محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، اجتماعاً تنسيقياً لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال **حقوق الإنسان. حضر الاجتماع ممثلون عن مجموعة من القطاعات، منها

**المديرية العامة للأمن الوطني* و*الدرك الملكي* و*رئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية*.

المنهجية المتبعة

تمت مراجعة *المنهجية المعتمدة* ومراحل إعداد التقارير المرتبطة بالتزامات المغرب الدولية بشأن حقوق الإنسان.

فلسفة إعداد التقارير

كُشف خلال الاجتماع أن فلسفة إعداد هذه التقارير تتجاوز إلى أبعد من *الجرد القطاعي* للإنجازات. بل تهدف إلى *إنتاج تقارير وطنية* تعكس *مجهودات مؤسساتية* شاملة، مما يسهم في تحسين العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان.

كُشف خلال الاجتماع أن فلسفة إعداد هذه التقارير تتجاوز إلى أبعد من *الجرد القطاعي* للإنجازات. بل تهدف إلى *إنتاج تقارير وطنية* تعكس *مجهودات مؤسساتية* شاملة، مما يسهم في تحسين العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان.

الأهداف الرئيسية

إبراز أثر الالتزامات الدولية على *المنظومة التشريعية

رصد مواءمة القوانين الوطنية مع *المعايير الدولية

https://www.mooja.ma-المغرب-يطلق-مسار-إعداد-تقارير-حقوق-الإنسان-لتعزيز-الالتزامات-الدولية/
.155544html

المغرب يطلق مسار إعداد تقارير حقوق الإنسان لتعزيز الالتزامات الدولية

ترأس محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، اجتماعا تنسيقيا خصص لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بحضور ممثلين لمجموعة من القطاعات والمؤسسات، على رأسها المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، ورئاسة...

https://www.expresstv.ma/news/politique/124817/

المغرب يطلق مسار إعداد تقارير حقوق الإنسان لتعزيز التزاماته الدولية وترسيخ المقاربة المؤسساتية

ترأس محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بالرباط، اجتماعا تنسيقيا لإطلاق مسار إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بحضور ممثلين عن عدد من القطاعات والمؤسسات، من بينها المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، ورئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

واستعرض الاجتماع المنهجية المعتمدة ومراحل إعداد هذه التقارير، التي تندرج ضمن وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية، المنبثقة عن انخراطها في الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.
وأكد المشاركون أن إعداد التقرير الدوري الخامس بشأن إعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الدوري السابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول اتفاقية حقوق الطفل، يتم وفق مرجعيات أساسية، في مقدمتها الدستور المغربي باعتباره الإطار المرجعي الضامن للحقوق والحريات.

وشدد الاجتماع على أن فلسفة إعداد هذه التقارير تتجاوز منطق الجرد القطاعي للمنجزات، لتتحول إلى تقارير دولة تعكس مجهودا مؤسساتيا مندمجا، يكرس الالتقائية بين مختلف الفاعلين، مع التركيز على إبراز أثر الالتزامات الدولية على المنظومة التشريعية، من خلال ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، وعلى المنظومة القضائية عبر تتبع إدماج هذه الالتزامات في الممارسة القضائية.

وفي كلمة له بالمناسبة، أبرز بلكوش أن إعداد التقارير الوطنية يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى مصادقة المغرب على أغلب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وكذا في سياق الأوراش الكبرى التي أطلقها الملك محمد السادس، والتي شملت مجالات العدالة الانتقالية، ومدونة الأسرة، والحقوق اللغوية والثقافية، والتنمية، مشيرا إلى أن هذه الاختيارات تجد ترجمتها في الوثيقة الدستورية التي تخصص حيزا مهما لقضايا حقوق الإنسان.

وأضاف أن النهوض بحقوق الإنسان مسؤولية مشتركة بين مختلف القطاعات والمؤسسات، ما يقتضي إدماج هذه الالتزامات في مجمل السياسات العمومية والقطاعية.
كما كشف المسؤول ذاته عن العمل على إعداد قاعدة بيانات لتقاسم التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية مع مختلف القطاعات، بهدف تعزيز التنسيق وتحديد أدوار كل جهة، مبرزا أن هذه الآلية توجد في مراحلها التقنية النهائية، وستوضع رهن إشارة الفاعلين الحكوميين والباحثين والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

وأشار إلى أن الهدف يتمثل أيضا في إرساء شبكة دائمة داخل مختلف القطاعات لتتبع قضايا حقوق الإنسان، بما يضمن استمرارية العمل وتجاوز الطابع الظرفي المرتبط بإعداد التقارير، خصوصا في ظل تجاوز عدد التوصيات الأممية الموجهة للمغرب 1300 توصية.

وسجل بلكوش أن انخراط مختلف القطاعات في هذا المسار يعكس إرادة سياسية لتعزيز حضور المغرب في منظومة حقوق الإنسان الدولية، رغم أن بعض التقارير تغطي فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات، معتبرا ذلك محطة للتفاعل مع الالتزامات الدولية التي انخرط فيها المغرب بشكل إرادي.

وفي ختام كلمته، أكد أن التوجهات الاستراتيجية الجديدة للمندوبية تروم الرفع من جودة التقارير وتعزيز مصداقيتها لدى الخبراء الدوليين، عبر اعتماد مقاربة واقعية لا تكتفي بعرض المنجزات، بل ترصد أيضا التحديات والإكراهات، في أفق تطوير التجربة الوطنية. كما شدد على أن العلاقة مع آليات الأمم المتحدة تقوم على الحوار والتفاعل الإيجابي، مشيرا إلى استعداد المغرب لاستقبال المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب في زيارة مرتقبة.

ميديا15

https://media15.ma/2026/04/14/السيد-المندوب-الوزاري-يقدم-رؤى-جديدة-ل/

السيد المندوب الوزاري يقدم رؤى جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان

شدد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على أهمية اعتماد مقاربة جديدة للتفاعل مع التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفا فيها.

وأوضح السيد المندوب الوزاري، في كلمة افتتاحية للاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية تتعلق بإعمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، المنظم يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 في الرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، أن الواقع يفرض ضرورة مراجعة طرق الاشتغال لإعطاء التقارير الدولية مصداقية أقوى وتقديم المنجز بكيفية جيدة، والكشف في الآن نفسه عن مختلف التحديات التي تعيق العمل.

وأبرز السيد المندوب الوزاري أن بلادنا خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، وأن الحاجة ملحة لتقديم تقارير ذات مصداقية تعكس الاعتزاز بوجود إرادة سياسية قوية ومنجزات وطنية بارزة تقتضي التفاعل الإيجابي بشأنها مع الآليات الدولية بمقاربة ديناميكية تتأسس على الواقع المتحرك والمتفاعل.

وفي هذا الصدد، وبعد التنويه بمجهودات مختلف القطاعات والمؤسسات، أشار السيد المندوب الوزاري إلى الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان كوثيقة مرجعية تحدد معالم مجالات الاشتغال وتتبع مدى إعمال التزامات بلادنا وتفاعلها مع المنتظم الحقوقي الدولي، مشيدا بأهمية العمل التشاركي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض التحديات المطروحة، لاسيما تلك المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الدولية، واحترام الالتزامات المتعلقة بانتظامية تقديم التقارير.

https://www.tamayouzmedia.com/ar/archives/9982

المندوب الوزاري لحقوق الإنسان يطلق دعوة لاعتماد رؤية جديدة أكثر دينامية في التعامل مع التقارير الدولية

شدد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، على ضرورة اعتماد مقاربة متجددة وأكثر دينامية في التفاعل مع التقارير الدولية المرتبطة بالاتفاقيات التي يعد المغرب طرفاً فيها.

وجاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في الاجتماع التنسيقي الخاص بإطلاق مسار إعداد ثلاثة تقارير دورية، تتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل، والذي انعقد يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026 بالرباط، بحضور ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية..

وأكد السيد المندوب أن المرحلة الراهنة تفرض مراجعة أساليب العمل التقليدية، بما يضمن تعزيز مصداقية التقارير المقدمة للهيئات الدولية، وإبراز المنجزات الوطنية بشكل مهني ودقيق، مع عدم إغفال التحديات والإكراهات التي ما تزال قائمة وتستدعي المعالجة. وأشار في السياق ذاته إلى أن المغرب راكم تقدماً مهماً في مجال حقوق الإنسان، بفضل الإرادة الملكية الداعمة لهذا الورش الاستراتيجي، مبرزاً أن هذا المسار يفرض تقديم تقارير تعكس حجم الإصلاحات المحققة، وفي الآن ذاته تعتمد مقاربة شفافة وتفاعلية مع الآليات الدولية، تقوم على قراءة واقعية ومتجددة للتحولات الجارية. كما نوه بالمجهودات التي تبذلها مختلف القطاعات والمؤسسات، مبرزاً أهمية الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها المندوبية الوزارية مؤخراً، باعتبارها مرجعاً أساسياً يحدد أولويات العمل، ويواكب مدى تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ويعزز التفاعل مع المنظومة الحقوقية الأممية..

وأكد المسؤول ذاته على أهمية تعزيز العمل التشاركي، خاصة في ما يتعلق برفع تحديات التفاعل مع الآليات الدولية، واحترام آجال تقديم التقارير الدورية، مع تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين. وفي هذا الإطار، قدم السيد المندوب مجموعة من التوجيهات العملية، من بينها تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية، وإحداث قاعدة بيانات وطنية للتوصيات الأممية، وتنظيم ورشات تفكير مشتركة، ودعم التملك المؤسساتي للمقاربة الحقوقية، وتثمين الخبرات الوطنية، وتقوية نقط الارتكاز داخل الإدارات باعتبارها شريكاً دائماً للمندوبية.

كما دعا إلى تحسين جودة المساهمات في إعداد التقارير، وإيلاء أهمية خاصة لتتبع تنفيذ التوصيات، إلى جانب إدماج مقاربة حقوق الإنسان بشكل أعمق داخل السياسات العمومية والقطاعية.

https://www.20minutes.ma/society/165747.html

حقوق الإنسان بالمغرب.. دعوة رسمية لمراجعة طريقة إعداد التقارير الدولية وتعزيز مصداقيتها

دعا محمد الحبيب بلكوش إلى اعتماد مقاربة جديدة في تعامل المغرب مع التقارير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، مؤكدا أن المرحلة الحالية تفرض مراجعة طرق الاشتغال بما يعزز المصداقية ويعكس واقع المنجزات والتحديات بشكل أكثر دقة.

وجاء هذا التوجه خلال اجتماع تنسيقي احتضنته الرباط، خصص لإطلاق إعداد ثلاثة تقارير دورية تهم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، بحضور ممثلين عن قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية.

وأكد بلكوش أن المغرب راكم مكتسبات مهمة في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية، مشددا على ضرورة تقديم تقارير تعكس هذه الدينامية بشكل موضوعي، عبر إبراز النجاحات وكشف التحديات التي لا تزال تعيق التقدم، في إطار تفاعل إيجابي مع الآليات الدولية.
كما أشار إلى إعداد وثيقة استراتيجية حديثة من طرف المندوبية الوزارية، تهدف إلى تأطير العمل الحقوقي وتتبع تنفيذ الالتزامات الدولية، مع التركيز على أهمية العمل التشاركي واحترام دورية تقديم التقارير، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتفاعل مع الهيئات الأممية.

وفي السياق ذاته، دعا المسؤول الحكومي إلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، عبر إحداث قاعدة بيانات خاصة بالتوصيات الدولية، وتنظيم ورشات تفكير مشتركة، إلى جانب دعم إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، وتقوية الأدوار المؤسساتية لضمان انخراط فعلي وفعال في المنظومة الحقوقية الوطنية والدولية.

www. bayanealyaoume.press.ma

بيان اليوم

■ المؤسس: علي يعته ■ مدير النشر: محنات الرقاص ■ الاثنين 13 أبريل 2026 - العدد: 10477 ■ الثمن: 4 دراهم

غدا الثلاثاء بالرباط

بلكوش يطلق تقارير الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عن إطلاق مسار إعداد مجموعة من التقارير التي تدخل في إطار الوفاء بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد طرفا فيها.

وذكر بلاغ للمندوبية أن الأمر يتعلق بالتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السابع المتعلق بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية حقوق الطفل.

وأضاف أنه سيتم إعداد هذه التقارير بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية، وبتشاور مع باقي الفاعلين المعنيين، في أفق إحالتها على اللجان الأممية المعنية خلال العام الجاري.

وبحسب المصدر ذاته، سيترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، يوم غد الثلاثاء بالرباط، اجتماعا تأطيريا بحضور ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية، يخصص لإطلاق مسار إعداد هذه التقارير وعرض منهجيتها ومراحلها ومتطلبات تجويد المقاربة الوطنية المعمول بها، ووضع عدد من الوثائق المساعدة على ذلك.

وخلص البلاغ إلى أن العمل التنسيقي والتشاوري يستهدف في هذه المحطة تقوية إسهامات مختلف الأطراف بما يمكن من إعداد تشاركي لهذه التقارير التي تمثل وسيلة لتقديم المنجز الوطني ذي الصلة بمجالاتها والوقوف عند التحديات المطروحة بالنسبة لمختلف القضايا المرتبطة بها، والمساهمة كذلك في تمكين مختلف الفاعلين من العناصر والمقاربات المساعدة على إدماج البعد الحقوقي في السياسات العمومية.

MAP EXPRESS
Site grand public de L'Agence maghreb arabe presse

https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/rabat-lancement-du-processus-delaboration-rapports-les-engagements-internationaux-du-maroc-en-matiere-/droits-lhomme

Rabat : lancement du processus d'élaboration de rapports sur les engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme

Rabat – Une réunion de coordination s'est tenue, mardi à Rabat, pour lancer le processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme, en présence des représentants des départements gouvernementaux ainsi que des institutions nationales concernées.

Les travaux de cette rencontre portent notamment sur le 5e rapport périodique lié à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, le 7e rapport périodique concernant le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, ainsi que le rapport combiné des cinquième et sixième rapports sur la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Intervenant à cette occasion, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a indiqué que l'élaboration de ces rapports s'inscrit pleinement dans le cadre des engagements internationaux du Royaume.

Il a rappelé que le Maroc a ratifié la majorité des conventions internationales fondamentales et thématiques dans ce domaine, tout en menant d'importantes réformes sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, notamment en matière de justice transitionnelle, de Code de la famille, de droits linguistiques et culturels et de développement, notant que ces avancées ont été consacrées par la Constitution, qui accorde une place centrale aux droits de l'Homme.

M. Belkouch a souligné que cette réunion vise également à renforcer le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en tant qu'instance de coordination intersectorielle qui assure la coordination entre les différents départements gouvernementaux, l'élaboration des rapports nationaux, le suivi des recommandations des mécanismes onusiens, ainsi que la

coordination de la politique nationale des droits de l'Homme à l'international, notamment à travers le réseau des institutions homologues.

Il a, par ailleurs, insisté sur le caractère transversal des questions liées aux droits de l'Homme, qui constituent une responsabilité partagée entre l'ensemble des acteurs publics, appelant à une meilleure intégration de ces engagements dans les politiques publiques et sectorielles, ainsi qu'au renforcement des mécanismes de suivi et de partage des recommandations émanant des Nations unies.

Dans ce cadre, il a fait état de la mise en place prochaine d'une base de données dédiée au suivi des recommandations onusiennes, un projet qui se trouve à un stade technique avancé, notant que cet outil permettra aux différents acteurs concernés de suivre la mise en œuvre de ces recommandations, dont le nombre dépasse 1.300.

M. Belkouch a également relevé que cette rencontre traduit une volonté politique affirmée de consolider l'engagement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme, ajoutant que les rapports en cours d'élaboration couvriront une période de dix ans, offrant ainsi une évaluation globale des performances nationales aux niveaux législatif, opérationnel et programmatique, sur la base d'indicateurs précis.

De même, il a estimé que cette étape constitue une opportunité pour dresser un bilan des engagements internationaux du Royaume, mettre en lumière les acquis réalisés et identifier les défis persistants, soulignant que la crédibilité de ces rapports repose sur une approche équilibrée, alliant ambition et réalisme, en valorisant les progrès accomplis tout en identifiant les lacunes et en proposant des pistes d'amélioration adaptées.

La réunion a été marquée par la présentation des principales thématiques couvertes par les rapports périodiques, ainsi que des différentes étapes de leur élaboration, suivie d'échanges sur la méthodologie et le processus de préparation de ces documents.

https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/droits-lhommeconventions-internationales-lancement-du-processus-delaboration-rapports-/cadre-du-respect-engagements-du-maroc-didh

Droits de l'Homme/Conventions internationales : lancement du processus d'élaboration de rapports dans le cadre du respect des engagements du Maroc (DIDH)

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

Rabat – La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit.
Selon un communiqué de la DIDH, il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant.

Ces rapports seront élaborés avec le concours des secteurs et institutions concernés et en concertation avec les autres acteurs, dans la perspective de les soumettre aux commissions onusiennes respectives durant l'année en cours, précise le communiqué.

Selon la même source, le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, présidera, mardi prochain à Rabat, une réunion qui sera rehaussée par la présence des représentants des départements gouvernementaux et institutions nationales concernés et qui sera consacrée au lancement du processus d'élaboration de ces rapports, sa méthodologie, ses étapes et les exigences de promotion de l'approche nationale en vigueur outre la mise en place de documents facilitant l'atteinte de cet objectif.

Lors de cette phase, poursuit le document, l'action de coordination et de concertation vise à renforcer la contribution des différents intervenants afin de parvenir à une élaboration participative de ces rapports qui constituent un outil de présentation des réalisations nationales en rapport avec ces domaines et de s'arrêter sur les défis relatifs aux questions qui leur sont liés. Il s'agit également de contribuer à doter l'ensemble des intervenants des éléments et approches afin d'intégrer la dimension des droits de l'homme dans les politiques publiques.

https://2m.ma/fr/news/Droits-de-l-Homme-Conventions-internationales-lancement-du-processus-20260410

Droits de l'Homme/Conventions internationales: lancement du processus d'élaboration de rapports dans le cadre du respect des engagements du Maroc (DIDH)

La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit.

Selon un communiqué de la DIDH, il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant. Ces rapports seront élaborés avec le concours des secteurs et institutions concernés et en concertation avec les autres acteurs, dans la perspective de les soumettre aux commissions onusiennes respectives durant l'année en cours, précise le communiqué.

Selon la même source, le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, présidera, mardi prochain à Rabat, une réunion qui sera rehaussée par la présence des représentants des départements gouvernementaux et institutions nationales concernés et qui sera consacrée au lancement du processus d'élaboration de ces rapports, sa méthodologie, ses étapes et les exigences de promotion de l'approche nationale en vigueur outre la mise en place de documents facilitant l'atteinte de cet objectif.

Lors de cette phase, poursuit le document, l'action de coordination et de concertation vise à renforcer la contribution des différents intervenants afin de parvenir à une élaboration participative de ces rapports qui constituent un outil de présentation des réalisations nationales en rapport avec ces domaines et de s'arrêter sur les défis relatifs aux questions qui leur sont liés. Il s'agit également de contribuer à doter l'ensemble des intervenants des éléments et approches afin d'intégrer la dimension des droits de l'homme dans les politiques publiques.

Maroc Hebdo

https://www.maroc-hebdo.com/article/le-maroc-entame-l-elaboration-de-plusieurs-rapports-sur-les-droits-de-l-homme

Le Maroc entame l'élaboration de plusieurs rapports sur les droits de l'Homme

Un groupe de travail regroupant l'ensemble des parties prenantes entamera ses travaux de coordination, dans une dynamique participative destinée à assurer une contribution effective à l'élaboration de ces rapports.

Le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, préside, mardi 14 avril 2026, une réunion de coordination consacrée au lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports nationaux relatifs aux droits de l'Homme. ''Cette rencontre se tiendra au Centre d'accueil et de conférences du ministère de l'Équipement et de l'Eau, situé avenue des Pins, dans le quartier Riyad à Rabat'', indique un communiqué.

L'objectif est de mettre en évidence l'engagement du Maroc au regard de ses obligations internationales, tout en soulignant les avancées accomplies ainsi que les défis qui subsistent en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Cette réunion réunira des représentants de plusieurs départements gouvernementaux ainsi que des institutions nationales concernées. Elle sera dédiée à la présentation de la méthodologie adoptée et des différentes étapes d'élaboration des rapports, dans le cadre du respect par le Royaume du Maroc de ses engagements internationaux découlant de son adhésion aux principales conventions relatives aux droits de l'Homme.

Les travaux porteront notamment sur la préparation du cinquième rapport périodique relatif à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, ainsi que du septième rapport périodique concernant l'application du Pacte international relatif aux droits civils et politiques. Il est également prévu l'élaboration du rapport regroupant les cinquième et sixième rapports périodiques relatifs à la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant, en perspective de leur soumission aux comités onusiens compétents au cours de l'année en cours.

Selon les organisateurs, ces rapports seront élaborés dans le cadre d'une approche participative et coordonnée, en étroite collaboration avec les différents départements gouvernementaux et institutions nationales concernées. Cette démarche vise à renforcer la qualité des contributions, tout en consolidant la convergence de l'action gouvernementale et institutionnelle dans le domaine des droits de l'Homme.

L'Opinion

https://lopinion.ma/fr/actu-maroc/droits-de-lhomme--le-maroc-lance-lelaboration-de-ses-rapports-periodiques-sur-les-pactes-internationaux-et-la-convention-relative-aux-droits-de-lenfant_a34425?articleId=5385d7fd-3a89-440a-9163-2c83de67965d

Droits de l'Homme : le Maroc lance l'élaboration de ses rapports périodiques sur les Pactes internationaux et la Convention relative aux droits de l'enfant

Une réunion de coordination s'est tenue, mardi à Rabat, pour lancer le processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme, en présence des représentants des départements gouvernementaux ainsi que des institutions nationales concernées.

Les travaux de cette rencontre portent notamment sur le 5e rapport périodique lié à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, le 7e rapport périodique concernant le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, ainsi que le rapport combiné des cinquième et sixième rapports sur la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Intervenant à cette occasion, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a indiqué que l'élaboration de ces rapports s'inscrit pleinement dans le cadre des engagements internationaux du Royaume. Il a rappelé que le Maroc a ratifié la majorité des conventions internationales fondamentales et thématiques dans ce domaine, tout en menant d'importantes réformes sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, notamment en matière de justice transitionnelle, de Code de la famille, de droits linguistiques et culturels et de développement, notant que ces avancées ont été consacrées par la Constitution, qui accorde une place centrale aux droits de l'Homme.

M. Belkouch a souligné que cette réunion vise également à renforcer le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en tant qu'instance de coordination intersectorielle qui assure la coordination entre les différents départements gouvernementaux, l'élaboration des rapports nationaux, le suivi des recommandations des mécanismes onusiens, ainsi que la

coordination de la politique nationale des droits de l'Homme à l'international, notamment à travers le réseau des institutions homologues. Il a, par ailleurs, insisté sur le caractère transversal des questions liées aux droits de l'Homme, qui constituent une responsabilité partagée entre l'ensemble des acteurs publics, appelant à une meilleure intégration de ces engagements dans les politiques publiques et sectorielles, ainsi qu'au renforcement des mécanismes de suivi et de partage des recommandations émanant des Nations unies.

Dans ce cadre, il a fait état de la mise en place prochaine d'une base de données dédiée au suivi des recommandations onusiennes, un projet qui se trouve à un stade technique avancé, notant que cet outil permettra aux différents acteurs concernés de suivre la mise en œuvre de ces recommandations, dont le nombre dépasse 1.300. M. Belkouch a également relevé que cette rencontre traduit une volonté politique affirmée de consolider l'engagement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme, ajoutant que les rapports en cours d'élaboration couvriront une période de dix ans, offrant ainsi une évaluation globale des performances nationales aux niveaux législatif, opérationnel et programmatique, sur la base d'indicateurs précis.

De même, il a estimé que cette étape constitue une opportunité pour dresser un bilan des engagements internationaux du Royaume, mettre en lumière les acquis réalisés et identifier les défis persistants, soulignant que la crédibilité de ces rapports repose sur une approche équilibrée, alliant ambition et réalisme, en valorisant les progrès accomplis tout en identifiant les lacunes et en proposant des pistes d'amélioration adaptées. La réunion a été marquée par la présentation des principales thématiques couvertes par les rapports périodiques, ainsi que des différentes étapes de leur élaboration, suivie d'échanges sur la méthodologie et le processus de préparation de ces documents.

Quotidien Libération

https://www.libe.ma/Lancement-du-processus-d-elaboration-de-rapports-dans-le-cadre-du-respect-des-engagements-du-Maroc_a160599.html

Lancement du processus d'élaboration de rapports dans le cadre du respect des engagements du Maroc

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit. Selon un communiqué de la DIDH, il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant.

Ces rapports seront élaborés avec le concours des secteurs et institutions concernés et en concertation avec les autres acteurs, dans la perspective de les soumettre aux commissions onusiennes respectives durant l'année en cours, précise le communiqué. Selon la même source, le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, présidera, mardi prochain à Rabat, une réunion qui sera rehaussée par la présence des représentants des départements gouvernementaux et institutions nationales concernés et qui sera consacrée au lancement du processus d'élaboration de ces rapports, sa méthodologie, ses étapes et les exigences de promotion de l'approche nationale en vigueur outre la mise en place de documents facilitant l'atteinte de cet objectif.

Lors de cette phase, poursuit le document, l'action de coordination et de concertation vise à renforcer la contribution des différents intervenants afin de parvenir à une élaboration participative de ces rapports qui constituent un outil de présentation des réalisations nationales en rapport avec ces domaines et de s'arrêter sur les défis relatifs aux questions qui leur sont liés. Il s'agit également de contribuer à doter l'ensemble des intervenants des éléments et approches afin d'intégrer la dimension des droits de l'Homme dans les politiques publiques.

https://dpress.ma/fr/2026/04/14/rabat-lancement-du-processus-delaboration-de-/rapports-sur-les-engagements-internationaux-du-maroc-en-matiere-de-droits-de-lhomme

Rabat : lancement du processus d'élaboration de rapports sur les engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme

Une réunion de coordination s'est tenue, mardi à Rabat, pour lancer le processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme, en présence des représentants des départements gouvernementaux ainsi que des institutions nationales concernées.

Les travaux de cette rencontre portent notamment sur le 5e rapport périodique lié à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, le 7e rapport périodique concernant le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, ainsi que le rapport combiné des cinquième et sixième rapports sur la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Intervenant à cette occasion, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a indiqué que l'élaboration de ces rapports s'inscrit pleinement dans le cadre des engagements internationaux du Royaume.

Il a rappelé que le Maroc a ratifié la majorité des conventions internationales fondamentales et thématiques dans ce domaine, tout en menant d'importantes réformes sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, notamment en matière de justice transitionnelle, de Code de la famille, de droits linguistiques et culturels et de développement, notant que ces avancées ont été consacrées par la Constitution, qui accorde une place centrale aux droits de l'Homme.

M. Belkouch a souligné que cette réunion vise également à renforcer le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en tant qu'instance de coordination intersectorielle qui assure la coordination entre les différents départements gouvernementaux, l'élaboration des rapports nationaux, le suivi des recommandations des mécanismes onusiens, ainsi que la

coordination de la politique nationale des droits de l'Homme à l'international, notamment à travers le réseau des institutions homologues.

Il a, par ailleurs, insisté sur le caractère transversal des questions liées aux droits de l'Homme, qui constituent une responsabilité partagée entre l'ensemble des acteurs publics, appelant à une meilleure intégration de ces engagements dans les politiques publiques et sectorielles, ainsi qu'au renforcement des mécanismes de suivi et de partage des recommandations émanant des Nations unies.

Dans ce cadre, il a fait état de la mise en place prochaine d'une base de données dédiée au suivi des recommandations onusiennes, un projet qui se trouve à un stade technique avancé, notant que cet outil permettra aux différents acteurs concernés de suivre la mise en œuvre de ces recommandations, dont le nombre dépasse 1.300.

M. Belkouch a également relevé que cette rencontre traduit une volonté politique affirmée de consolider l'engagement du Maroc au sein du système international des droits de l'Homme, ajoutant que les rapports en cours d'élaboration couvriront une période de dix ans, offrant ainsi une évaluation globale des performances nationales aux niveaux législatif, opérationnel et programmatique, sur la base d'indicateurs précis.

De même, il a estimé que cette étape constitue une opportunité pour dresser un bilan des engagements internationaux du Royaume, mettre en lumière les acquis réalisés et identifier les défis persistants, soulignant que la crédibilité de ces rapports repose sur une approche équilibrée, alliant ambition et réalisme, en valorisant les progrès accomplis tout en identifiant les lacunes et en proposant des pistes d'amélioration adaptées.

La réunion a été marquée par la présentation des principales thématiques couvertes par les rapports périodiques, ainsi que des différentes étapes de leur élaboration, suivie d'échanges sur la méthodologie et le processus de préparation de ces documents.

https://fr.expresstv.ma/2026/04/le-maroc-lance-un-processus-pour-renforcer-ses-/rapports-sur-les-droits-humains

Le Maroc lance un processus pour renforcer ses rapports sur les droits humains

Le Maroc s'engage résolument à renforcer ses rapports en matière de droits humains, sous la conduite de Mohamed Habib Belkouch, lors d'une réunion à Rabat. Ce saut qualitatif marque une étape clé dans le respect des engagements internationaux du royaume, répondant à plus de 1300 recommandations des instances mondiales.

Un cadre institutionnel renforcé

Lors de cette rencontre, les participants ont jeté les bases d'une méthodologie rigoureuse pour l'élaboration de rapports périodiques, notamment sur les pactes internationaux relatifs aux droits économiques et sociaux, ainsi qu'aux droits civils et politiques. Ces efforts visent à communiquer de manière transparente sur les avancées et les défis rencontrés, tout en intégrant des références obligatoires comme le Constitution marocaine, qui affirme les droits et libertés fondamentaux.

Vers une responsabilité collective

L'importance de ces rapports réside non seulement dans le catalogue des mesures prises, mais aussi dans la volonté d'adopter une approche intégrée. Comme l'a souligné Belkouch, la promotion des droits humains est une responsabilité partagée qui exige l'engagement de tous les secteurs et institutions. L'objectif est d'incorporer ces engagements dans toutes les politiques publiques pour un impact palpable sur le terrain.

Un suivi garandi grâce à une base de données

D'ici peu, une base de données sera mise en place pour favoriser le partage des recommandations des organismes internationaux. L'idée est de structurer un réseau permanent, impliquant tous les acteurs concernés, afin d'assurer une continuité qui transcende les échéances de rapport. Cette initiative s'inscrit dans un objectif plus large : aligner les pratiques nationales sur les normes internationales tout en tenant compte des réalités locales.

Stratégies pour l'avenir

Enfin, Belkouch a exprimé sa détermination à élever la qualité des rapports et à renforcer leur crédibilité sur la scène internationale. Un discours qui se veut réaliste, ne se limitant pas aux succès passés, mais reconnaissant également les défis persistants. Le royaume affiche une volonté d'interaction positive avec les mécanismes de l'ONU, témoignant de son engagement envers une meilleure protection des droits humains, tout en se préparant à accueillir la visite d'un expert sur la torture.

https://fr.allafrica.com/stories/202604130642.html

Maroc: Lancement du processus d'élaboration de rapports dans le cadre du respect des engagements du pays

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit

.

Selon un communiqué de la DIDH, il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant.

Ces rapports seront élaborés avec le concours des secteurs et institutions concernés et en concertation avec les autres acteurs, dans la perspective de les soumettre aux commissions onusiennes respectives durant l'année en cours, précise le communiqué.

Restez informé des derniers gros titres sur WhatsApp | LinkedIn

Selon la même source, le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, présidera, mardi prochain à Rabat, une réunion qui sera rehaussée par la présence des représentants des départements gouvernementaux et institutions nationales concernés et qui sera consacrée au lancement du processus d'élaboration de ces rapports, sa méthodologie, ses étapes et les exigences de promotion de l'approche nationale en vigueur outre la mise en place de documents facilitant l'atteinte de cet objectif.

Lors de cette phase, poursuit le document, l'action de coordination et de concertation vise à renforcer la contribution des différents intervenants afin de parvenir à une élaboration participative de ces rapports qui constituent un outil de présentation des réalisations nationales en rapport avec ces domaines et de s'arrêter sur les défis relatifs aux questions qui leur sont liés. Il s'agit également de contribuer à doter l'ensemble des intervenants des éléments et approches afin d'intégrer la dimension des droits de l'Homme dans les politiques publiques.

HESPRESS

https://fr.hespress.com/431719-revue-de-presse-de-ce-lundi-13-avril-2026.html

• La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit. Il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant.

AL BAYANE
Depuis 1972
lundi 13 avril 2026 N° 15218 Prix : 4 DH - 1 Euro

Droits de l'Homme

Conventions internationales: Lancement du processus d'élaboration de rapports dans le cadre du respect des engagements du Maroc

La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) a annoncé le lancement du processus d'élaboration de plusieurs rapports s'inscrivant dans le cadre du respect des engagements du Maroc en vertu des conventions internationales des droits de l'Homme auxquelles il a souscrit.

Selon un communiqué de la DIDH, il s'agit du cinquième rapport périodique sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, du septième rapport périodique sur le pacte international relatif aux droits civils et politiques et du rapport reprenant les 5e et 6e rapports périodiques relatifs à l'application de la convention des droits de l'enfant.

Ces rapports seront élaborés avec le concours des secteurs et institutions concernés et en concertation avec les autres acteurs, dans la perspective de les soumettre aux commissions onusiennes respectives durant l'année en cours, précise le communiqué.

Selon la même source, le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, présidera, mardi prochain à Rabat, une réunion qui sera rehaussée par la présence des représentants des départements gouvernementaux et institutions nationales concernés et qui sera consacrée au lancement du processus d'élaboration de ces rapports, sa méthodologie, ses étapes et les exigences de promotion de l'approche nationale en vigueur outre la mise en place de documents facilitant l'atteinte de cet objectif.

Lors de cette phase, poursuit le document, l'action de coordination et de concertation vise à renforcer la contribution des différents intervenants afin de parvenir à une élaboration participative de ces rapports qui constituent un outil de présentation des réalisations nationales en rapport avec ces domaines et de s'arrêter sur les défis relatifs aux questions qui leur sont liés. Il s'agit également de contribuer à doter l'ensemble des intervenants des éléments et approches afin d'intégrer la dimension des droits de l'homme dans les politiques publiques.

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵣⴰⵎⵓⵔⵜ ⵉⵜⵜⵡⵓⵙⵙⵏ ⵅⵔ ⵉⵣⵔⴰⵡⵏ ⵏ ⵓⵔⴰⵣ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

Revue de presse

Réunion de coordination pour le lancement du processus d'élaboration du :

5e rapport périodique lié à la mise en œuvre du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels,

7e rapport périodique concernant le Pacte international relatif aux droits civils et politiques,

Rapport combiné des cinquième et sixième rapports sur la mise en œuvre de la Convention relative aux droits de l'enfant

Mardi 14 avril 2026

Rabat-Centre d'accueil et de conférences
ministère d'équipement et de l'eau